تقرير

الوصول إلى المسجد الإقصى: حق دائم وليس "تسهيلات" رمضانية

عزيز كايد

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2017

العنوان: الوصول إلى المسجد الإقصى: حق دائم وليس "تسهيلات" رمضانية

السلسلة: تقارير

الكاتب: عزيز كايد

الشهر/ السنة: حزيران/2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الأسبوع الماضي عن مجموعة من الإجراءات، سمتْها "تسهيلات"، لتقديمها للفلسطينيين خلال شهر رمضان، كبادرة حسن نية كما تقول. تشمل هذه "التسهيلات" السماح للرجال فوق سن الأربعين، ولجميع النساء، من سكان الضفة الغربية، بدخول القدس للصلاة في المسجد الأقصى أيام الجمعة من الشهر الكريم.

واضح أن هذه "التسهيلات" تقتصر على فلسطينيي الضفة الغربية دون قطاع غزة، الذي زاد عدد سكانه عن مليوني نسمة، وتقتصر على فئة عمرية متقدمة في السن، وتستثني فئة الشباب دون سن الأربعين.. كما أن هذه "التسهيلات" تقتصر على أيام الجمعة من شهر رمضان، أي لأربعة أيام في السنة. بهذه الشروط تصبح نسبة المسموح لهم ضئيلة جدا، ومع ذلك يسميها الاحتلال تسهيلات، علما أنها في الحقيقة هي قيود وليست تسهيلات، لأن الأصل هو السماح لكل من يرغب في الوصول إلى المسجد كمكان مقدس، بغض النظر عن عمره أو جنسه أو مكان سكناه، وفي الوقت الذي يريده.

يدل هذا الإعلان عن هذه الإجراءات على أن ما تمارسه سلطات الاحتلال هو منع الفلسطينيين من دخول القدس والصلاة في الأقصى، وأن الاستثناء هو السماح لهم بذلك، علما أن "حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة ودور العيادة" هو أحد الحقوق المكفولة للإنسان في كل الأعراف الدولية والمواثيق الإنسانية، وفي كل الظروف والحالات، لأن حرية العبادة هي إحدى الحريات التي نص عليها كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، واتفاقية جنيف الرابعة التي انضمت إليها "إسرائيل".

من الواضح أن سياسة فرض الأمر الواقع، التي تمارسها سلطات الاحتلال، نجحت في عزل المسجد الأقصى، وتغييب أجيال فلسطينية عنه، وهي الأجيال التي لم تتمكن من دخول القدس منذ توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993. كل ذلك يتم في ظل عجز العالم الإسلامي، الذي يكتفي بإصدار التصريحات والبيانات، وصمت المجتمع الدولي، الذي أصدرت مؤسساته عدة قرارات إيجابية تعتبر المسجد الأقصى مكانا خالصا للمسلمين، وتعتبر الحائط الغربي، أي حائط البراق، جزءا منه، لكن هذا المجتمع الدولي لا يفعل شيئا لتطبيق هذه القرارات.

في نفس الوقت، يبدو أن سياسة الأمر الولقع فعلت فعلها في نفسية المواطن الفلسطيني نفسه، والمحروم من الوصول إلى المسجد الأقصى، لدرجة أنه أصبح ينظر إلى

(الاستفادة من هذه التسهيلات) وكأنه إنجاز كبير، مما أدى إلى استسلامه للأمر الواقع، الذي يعني أن أي خطوات تمكنه من الوصول إلى المسجد الأقصى، هي بالفعل "تسهيلات"، الأمر الذي يعكس مدى نجاح هذه السياسة.

تسهيلات أم معاناة؟

مع ذلك، يبذل عشرات الآلاف من الفلسطينيين كل جهد من أجل الوصول إلى المسجد، والصلاة فيه يوم الجمعة من شهر رمضان، وإحياء تلك الليالي حتى الفجر، وذلك رغم المعاناة الهائلة التي يتعرضون لها بفعل القيود الإسرائيلية.

فمنذ ساعات الفجر من أيام الجمعة الرمضانية، يحتشد عشرات آلاف الفلسطينيين من مختلف مناطق الضفة الغربية، عند الحواجز العسكرية التي تحيط بالقدس من كل الجهات. وإلى أن يبدأ دوام الجنود الإسرائيليين، تتم عملية التدقيق في البطاقات الشخصية للتأكد من الأعمار، ثم السماح لمن تزيد أعمارهم عن 40 عاما بالمرور.

أما عشرات الآلاف ممن تقل أعمارهم عن هذا السن، فإنهم ينتظرون عدة ساعات بالقرب من الحواجز العسكرية على أمل السماح لهم بالمرور، إلا أنهم، وبعد الرفض المطلق من الجيش، تبدأ عملية المطاردة بحقهم، فيحاول بعضهم الالتفاف عبر طرق جانبية، أو القفز عن جدار الفصل العنصري، الذي يحاصر القدس من كل مكان، حيث يتعرض بعضهم للكسور والإصابات نتيجة القفز عن الجدار، ويتم اعتقال بعضهم من قبل الدوريات الإسرائيلية التي تجوب كافة المناطق المحاذية للجدار، حيث تتم إعادة بعضهم خارج الجدار، وإحالة بعضهم إلى المحاكم العسكرية، حيث تصدر بحقهم أحكام بالسجن والغرامات المالية.

وحتى الذين يجتازون الحواجز العسكرية، تبدأ معاناتهم مع حافلات النقل من أجل الوصول إلى أسوار البلدة القديمة، ومن ثم المشي على الأقدام للوصول إلى بوابات المسجد، التي تسيطر عليها الشرطة الإسرائيلية، فتبدأ عملية التدقيق في الهويات من جديد، وأحيانا تسجيل بعض الأسماء، وتفتيش الأمتعة البسيطة التي يحملها بعض المصلين، وأحيانا التفتيش الجسدي لبعضهم. ومن ينجح في الدخول من هذه البوابات يكون قد نجح في الوصول إلى المسجد الأقصى بعد سفر يستغرق عدة ساعات، علما أنه في الأصل لا يحتاج أكثر من ساعة واحدة.

يُذكر هنا أن الدخول إلى القدس يتوقف عند منتصف النهار، أي عند اقتراب صلاة الجمعة، فيقوم الجيش بإغلاق هذه الحواجز العسكرية، وإعادة كافة الراغبين في الصلاة، مما يعني أن من يأتي بعد هذا الوقت لا يستطيع الدخول إلى القدس والصلاة في الأقصى، حتى لو انطبقت عليه باقي الشروط.

يُضاف أيضا أن هذه (التسهيلات) تنتهي بانتهاء يوم الجمعة، أي أن المصلين من كافة أنحاء الضفة الغربية مجبرون، وتحت طائلة المسؤولية القانونية، على الخروج من القدس، والعودة إلى مناطقهم قبل حلول نهار يوم السبت.

وهكذا، فالتسهيلات التي هي في الأصل حقوق مكفولة في كل الأعراف الدولية والمواثيق الإنسانية، تصبح قيودا، وتتحول إلى معاناة، وتتخللها مسؤولية قانونية ومخاطر جسدية.

ومع ذلك، يتحمل الفلسطينيون كل هذه القيود والمخاطر، ويصرون على حقهم الديني في الصلاة في المسجد الأقصى، كمكان مقدس اعترفت به مؤسسات الأمم المتحدة، وآخرها قرار اليونسكو في تشرين أول/ أكتوبر عام 2016، الذي نفى وجود ارتباط ديني لليهود بالمسجد الأقصى وحائط البراق الذي يسميه اليهود حائط المبكى، واعتبرهما تراثا إسلاميا خالصا. كما يصر الفلسطينيون على حقهم السياسي في دخول القدس، كمدينة فلسطينية محتلة باعتراف عشرات القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة، التي دعت أيضا إلى (الحفاظ على الوضع الراهن) للمدينة المحتلة، وكان أخرها قرار اليونسكو أيضا في بداية الشهر الماضي أيار/ مايو 2017، الذي نص على أن القدس مدينة محتلة من قبل "إسرائيل".

مفارقة عجيبة

في هذا الوقت، أصبح اقتحام المستوطنين والمتدينين اليهود للمسجد الأقصى، وأداء الطقوس والشعائر، وإحياء بعض المناسبات الدينية، والاستماع للشروحات والمواعظ من بعض الحاخامات في ساحات الأقصى، وتحت حراسة قوات الأمن والشرطة الإسرائيلية، وبتصريح رسمي منها، مشهدا يوميا. الأمر الذي يعكس مفارقة عجيبة، وهي منع أصحاب الحق من حقهم، وإحلال الآخرين مكانهم. في السنوات السابقة، كان منْع المسلمين من

دخول المسجد أمرا مستهجنا، وكان تسلل بعض المستوطنين اليهود إليه يثير الرأي العام ووسائل الإعلام، ولكن اليوم ينقلب المشهد، وتحصل المفارقة العجيبة.

بلغت هذه المفارقة العجيبة ذروتها إلى حد (المضحك المبكي)، حين أصدرت محكمة الصلح الإسرائيلية في آذار 2017، قرارا بإدانة الفلسطينيتيْن المقدسيتيْن سحر النتشة وعبير فواز بما أسمته (منع الوصول إلى الأماكن المقدسة)، وذلك بذريعة أنهما كانتا عام 2014 قد وقفتا في وجه مستوطنين اقتحموا المسجد الأقصى.

تضمن قرار المحكمة هذا اعتبار المسجد الأقصى، الذي تسميه جبل الهيكل، مكانا مقدسا لليهود، حيث قضت المحكمة بأن المسجد الأقصى، أو جبل الهيكل كما جاء في القرار، هو مكان مقدس لليهود، ويحق لهم الصلاة فيه، ولا يحق منعهم من الوصول إليه. كما تضمن القرار بأن (جبل الهيكل) هو أقدس مكان لليهود. وبناء على ذلك، وفي مشهد معكوس، فإن (الوقوف في وجه المستوطنين) يعتبر مخالفة يعاقب عليها القانون.

الإبعاد عن المسجد الأقصى: سياسة صامتة

ما ذُكر سابقا يتعلق بقلسطينيي الضفة الغربية. أما فلسطينيو قطاع غزة، فهم محرومون أصلا بفعل الحصار المفروض على القطاع منذ عام 2006، من دخول القدس والمسجد الأقصى، باستثناء بعض الحالات المعدودة والمحصورة، والتي تتم بعد فحص أمني مشدد، وبتصاريح محددة، وفي بعض أيام الجمع الرمضانية.

لكن الملفت هو ما يتعلق بقلسطينيي القدس الشرقية، وفلسطينيي الأرض المحتلة عام 1948، الذين يحملون بطاقات الهوية الإسرائيلية، ويستطيعون الدخول بهذه البطاقات إلى المسجد في كل وقت. إلا أن الاحتلال، ولتفريغ المسجد من رواده، يلجأ إلى سياسة الإبعاد عن المسجد، من خلال قرارات تصدرها الشرطة الإسرائيلية والجهات الأمنية بحق بعض الفلسطينيين، بإبعادهم عن المسجد الأقصى لفترات محددة، تتراوح بين أسابيع وشهور، قابلة للتجديد.

قرارات الإبعاد هذه تقضي بمنع من يصدر بحقهم مثل هذه القرارات، من دخول المسجد أو الاقتراب من بواباته، وهي تستهدف العديد من الفئات، وفي مقدمتها المرابطين

والمرابطات، الذين يحتشدون عند بوابات المسجد الرئيسية، لحمايته من مجموعات المستوطنين، الذين يقومون باقتحام باحات المسجد تحت حراسة الشرطة الإسرائيلية. كما تستهدف هذه القرارات العديد من حراس المسجد الأقصى، الذين هم موظفون رسميون يحافظون على النظام عند بوابات المسجد وساحاته. ومن الفئات التي تستهدفها قرارات الإبعاد طلاب مصاطب العلم، الذين يترددون على المسجد لتلقي دروس العلم من أساتذتهم، والعديد من الشخصيات السياسية والدينية المؤثرة في الجمهور، مثل الشيخ عكرمة صبري والشيخ رائد صلاح.

سياسة الإبعاد هذه بدأت بالإبعاد عن المسجد نفسه، ثم تصاعد الأمر إلى الإبعاد عن محيط المسجد، ثم عن البلدة القديمة كلها. كما أن هذه السياسة بدأت بقرارات الإبعاد الجماعي بحق المرابطات، ولما فشلت هذه القرارات بسبب إصرار المرابطات على الرباط عند بوابات المسجد، ورفْضهن لهذه القرارات المجحفة، لجأ الاحتلال إلى سياسة الإبعاد الفردي، وذلك باستدعاء كل شخص مستهدف على حدة، سواء من الرجال أو النساء، وتبليغه بقرار إبعاده عن المسجد لفترة محددة، تم تجديد بعضها لعدة سنوات.

من الجدير بالذكر أن العاملين في المسجد الأقصى يتعرضون أحيانا لعقوبة ثانية، تتمثل بوضع أسمائهم في الدوائر الحكومية، مثل مؤسسة التأمين الوطني، وضريبة الدخل، ودائرة السير، وبلدية الاحتلال، وذلك للضغط عليهم في هذه المؤسسات عبر الالتزامات والغرامات المالية، لـ (تطفيشهم) من العمل في المسجد.

وأخيرا

لا يخفى على أحد أن هذه الإجراءات الإسرائيلية، تهدف إلى تفريغ المسجد الأقصى من الحضور الفاعل للفلسطينيين في المسجد، وتغييب المسجد عن الوجدان الفلسطيني، والحد من دورهم تجاهه، والقضاء على فكرة الرباط. وفي نفس الوقت إتاحة المجال أمام المتدينين والمستوطنين اليهود لتكثيف الدخول إلى المسجد، والصلاة فيه. كل ذلك تمهيدا لتقسيم المسجد زمانيا ومكانيا، على غرار ما حصل بشأن المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل.

ويبدو أن تقسيم المسجد لم يعد مجرد مخطط، بل بدأ تنفيذه فعليا ولو بشكل غير معلن، وذلك عبر تحديد ساعات معينة لدخول المستوطنين، وغالبا بين السابعة والنصف

صباحا والحادية عشرة ظهرا، وعبر تخصيص مسارات معينة لهؤلاء المستوطنين، الذين أعلنوا غير مرة أنهم يتطلعون إلى الساحات المكشوفة وليس المباني المسقوفة، مما يشير إلى النوايا المبيتة لإقامة ما يسمى بالهيكل في هذه الساحات، حتى ينتهي الأمر إلى هدم المسجد والسيطرة الكاملة عليه.

في الختام، لا بد من التذكير بأن هذا التقرير يتناول جزئية واحدة فقط من إجراءات التهويد التي تتعرض لها مدينة القدس، وهي مسألة منْع وصول فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة إلى المسجد الأقصى، وإبعاد سكان القدس والأراضي المحتلة عام 1948 عنه. أي أن التقرير لا يتناول إجراءات التهويد الأخرى، كالحفريات التي يقوم بها الاحتلال تحت المسجد، ومصادرة الأراضي في القدس، والهجوم الاستيطاني وبناء آلاف الوحدات الاستيطانية فيها، والجدار العنصري حول المدينة، ومصادرة الهويات من المقدسيين، والقوانين والقرارات العنصرية بحقهم، ومنعهم من البناء، وهدم منازلهم بحجة عدم الترخيص، وإغلاق المؤسسات الفلسطينية، وتهويد المناهج التعليمية. بمعنى أن وضع كل هذه الإجراءات في سياق واحد سيؤكد أن شعار (القدس في خطر) هو شعار حقيقي، وأن الخطر القادم هو خطر جدي. وبالتالي فإن المسألة ليست مسألة رمضان وتسهيلات، بقدر ما هي حرب على المدينة المقدسة، تتم بصمت.

المصادر:

- صحيفة القدس بتاريخ 2017/4/13 http://www.alquds.com/
- موقع الجزيرة نت http://www.aljazeera.net/
- موقع مركز معلومات وادي حلوة في سلوان http://www.silwanic.net/